

Book reviews

Owens, Jonathan (2006) *A Linguistic History of Arabic*. Oxford: Oxford University Press; pp. 316 + i-xi

Ahmed Ech-charfi

Mohammed V University in Rabat

إن الإشكال الرئيسي الذي يحاول هذا الكتاب معالجته هو فهم تطور العربية، فصحي ولهجات، فهما شاملا يربط بين هذين المكونين دون إغفال أحدهما. وقد حاول المؤلف أن يبرز العقبات الكبرى في الدراسات العربية التي تعيق تقدم المعرفة في هذا الحقل اللغوي.

من أهم هذه العقبات في نظر المؤلف هي تلك المسلمات التي ينطلق منها علماء العربية في الغرب دون أن يتحققوا من سلامتها. ومن جملة هذه المسلمات تلك الفكرة السائدة في اللسانيات التاريخية والتي مفادها أن لكل لغة مرحلة قديمة وأخرى وسطى وثالثة حديثة، كما جرت العادة في مقارنة بعض اللغات الأوروبية. فمن المعروف، مثلا، أن تاريخ الانجليزية ينقسم إلى ثلاث حقبة: إنجليزية قديمة، وإنجليزية وسيطة وإنجليزية معاصرة، وكل صيغة لاحقة تشتق من الصيغة السابقة من خلال قواعد التغير اللغوي. بمعنى آخر، غالبا ما يكون ممكنا تفسير مختلف أوجه النسق اللغوي بالرجوع إلى نسق سابق عليه وافترض حصول تغيرات في الأصوات أو الصرف أو التركيب أو الدلالة جعلت النسق الجديد على ما هو عليه. وهكذا يصبح التغير اللغوي موازيا للتغير الزمني. غير أن هذا الأمر إذا كان ممكنا في المجتمعات التي لا تعرف الأزواج اللغوي، حيث تعكس النصوص المكتوبة إلى حد ما الصيغة المنطوقة للغة في مراحلها المتعاقبة، فإنه ليس كذلك بالنسبة للعربية التي لا توفر للباحثين سوى نصوصا من اللغة الأدبية. وأمام هذه الوضعية، دأب الباحثون الغربيون منذ بداية الدراسات العربية في أوروبا في القرن التاسع عشر على افتراض أن الفصحى أقدم من اللهجات. وبذلك، فقد انكبت جهودهم على تفسير الأنساق العامية من خلال افتراض تغيرات طرأت على الفصحى فتشكلت تلك الأنساق على النحو الذي هي عليه الآن. وهكذا يتم إرجاع كل اللهجات العربية المنتشرة من المحيط إلى الخليج، ومن إفريقيا جنوب الصحراء إلى تركيا وأوزبكستان، إلى أصل واحد

هو الفصحى. وانطلاقاً من هذه المسلمة، تم تحقيب العربية إلى ما قبل الفتوحات وما بعد الفتوحات، أي أن العربية كانت على حال معينة ثم عرفت تغيرات مختلفة بعد هجرة القبائل العربية خارج الجزيرة بعد الفتوحات الإسلامية. وهذا المنظور يشبه إلى حد كبير منظور علماء الإسلام الذين ربطوا دائماً ظهور اللحن بإقبال الأعاجم على تعلم العربية.

لعل أهم مساهمة لأوينز في هذا الكتاب (وفي كتابات أخرى) هي إعادة النظر في مثل هذه المسلمات للتأكد من منطقتها. وبهذا الخصوص، يشكك بالأساس في كون الفصحى، كما وصفها علماء الإسلام، أصلاً لكل اللهجات العربية المعاصرة. بتعبير آخر، فهو يفترض أن جزيرة العرب قبل الإسلام كانت تعرف تنوعاً لهجياً لم تعكسه الفصحى بشكل دقيق، حتى وإن كان علماء العربية قد أفاضوا القول في هذه المسألة وأوردوا كثيراً من تجلياته. وينتج عن هذا التشكيك أن بعض السمات اللهجية المعاصرة التي ليس لها مقابل في الفصحى قد تكون قديمة رغم ذلك. ولا شك أن هذه النتيجة لها أبعاد كثيرة تفرض مراجعة كثير من التحاليل التي تقدم بها دارسو اللهجات منذ بداية الدراسات العربية في أوروبا. فالتغير اللغوي في العربية لا يوازي دائماً التغير الزمني. لكن الصعوبة التي تواجه الباحثين هي فرز السمات القديمة عن السمات المستحدثة، أي معرفة الصيغ التي كانت موجودة قبل الفتوحات ثم انتشرت بعد ذلك وتمييزها عن تلك التي طرأت بعد الفتوحات في مختلف جهات العالم الإسلامي التي تم تعريبها.

لتوضيح أطروحته، بدأ أوينز بمثال الإعراب. لاشك أن هذه الظاهرة تحتل مكانة مركزية سواء في الدرس النحوي العربي أو في تصور اللغويين لعلاقة الفصحى باللهجات. فكما هو معروف، ربط اللغويون العرب اللحن بعلامات الإعراب كما ربطوه بالأعاجم، مما يعني أن اللهجات العربية المعاصرة التي لا تعرف الإعراب نتجت عن محاولة غير العرب تعلم العربية. ويبدو أن هذه المسلمة طغت كذلك على مقارنة الدارسين الغربيين فبدؤوا يبحثون عن آثار الإعراب في هذه اللهجات. لكن أوينز يتساءل عما إذا كانت كل لغات العرب في الجاهلية معربة. بل يذهب أبعد من ذلك فيزعم أن اللهجات العربية انحدرت عامة من منوعات عربية لم تعرف الإعراب مطلقاً. ولكي يسند نظره هذا، بدأ أولاً بنفي مركزية الإعراب عن الفصحى ذاتها من خلال مقارنتها باللغات السامية وكذلك من خلال ملاحظات سيبويه في كتابه. فمعظم اللغات السامية التي تتوفر على سجل مكتوب تعتمد على الرتبة للتعبير عن مختلف وظائف الأسماء في الجملة. وقد جرت العادة أن يفسر المختصون هذا الأمر على أن العربية احتفظت بسمة الإعراب في حين استغنت عنه أخواتها. لكن أوينز يشك أن السامية الأم كانت

تتصف بهذه السمة، ويزعم عوض ذلك أن الإعراب مستحدث في بعض اللغات السامية، ومنها العربية. ومن جملة ما يستدل به على ذلك هامشية دور العلامات الإعرابية في نسق العربية. فإذا استثنينا حالات قليلة مثل التقديم والتأخير، فإن المعاني يمكن التعبير عنها من غير حاجة لتلك العلامات. ثم إن العربية كما وصفها سيبويه تحتمل كثيرا من الجوازات، أي أن الاسم قد يأتي مرفوعا أو منصوبا، مثلا، دون أي تأثير يذكر على معنى الجملة. إضافة إلى ذلك، سجل سيبويه أن بعض القبائل كانت تأتي بالعلامة الإعرابية في حشو الكلمة نحو "بكر" عوض "بكر"، مما قد يعني أن دورها التركيبي يضمحل. وأشار أوينز كذلك إلى قراءة عمرو بن العلاء للقرآن التي يطبعها الإدغام الكبير حيث تحذف علامات الإعراب في كثير من المواضع أيضا دون تأثير على المعنى. كل هذه الأمور وأخرى تشير حسب المؤلف إلى أن الإعراب لم يكن متفشيا في كل اللهجات العربية في الجاهلية، وأن اللهجات العربية المعاصرة تنحدر من اللهجات غير المعربة عوض الفصحى.

بطبيعة الحال، يحتج الذين يرون أن اللهجات المعاصرة تنحدر من العربية الفصحى أن هناك من بين هذه اللهجات من لا زال يحتفظ ببعض آثار الإعراب. من ذلك، مثلا، أن الضمائر المتصلة التي تبدئ بساكن عادة ما تسبقها حركة زائدة تختفي في سياقات أخرى. وهكذا نجد في لهجات متباعدة أمثلة نحو "كلبها" بباء مفتوحة. فهذه الفتحة، حسب هؤلاء، ليست سوى مستحاثا للنصب كما نجده في الفصحى. غير أن أوينز يحتج أن مثل هذه الظاهرة يمكن تفسيرها بشكل أفضل دون حاجة إلى ربطها بحركات الإعراب، وذلك باستحضار القيود على توالي الصوامت في الكلمة. فاللهجات، مثلها مثل الفصحى، لا تسمح بتوالي أكثر من صامتتين، مما يستدعي إقحام صائت للفصل بين الصوامت حين يستدعي الأمر ذلك. وهكذا نجد في الفصحى فعلا مثل "رد" بدال مشددة إذا كانت متحركة، لكن حين يتلوها ضمير متصل يبدأ بصامت، يفك إدغامها بإقحام فتحة نحو: رددت ورددنا. فالداعي إلى إقحام الفتحة هنا صواتيا وليس نحويا. قد يرد الفريق الأول أن الحركة المقحمة لا تكون فتحة بالضرورة، بل قد تأتي ضمة أو كسرة، لكن أوينز يفسر هذا بتأثير الجوار. ففي اللهجات المصرية والسودانية، مثلا، نجد الحالات التالية: كلبهم، كلبك، كلبها، كلبك، كلبنا. فالحركة المقحمة تكون ضمة إذا كان في الضمير المتصل ضمة كذلك؛ أما الفتحة فتصاحب ضمير الغائبة؛ وتأتي الكسرة في ما عدا ذلك. وهكذا، فإن هذه الحركات ليست بالضرورة بقايا من نظام إعرابي بائد، بل هي مجرد صوائت مقحمة لأسباب صوتية صرفة. وبناء على ذلك، يمكن افتراض أن اللهجات العربية انحدرت من عربيات غير معربة

كانت سائدة في الجزيرة العربية قبل الإسلام ثم انتقلت مع الفاتحين أو من تبعهم من المهاجرين إلى مختلف أصقاع البلاد الإسلامية.

ومن أهم الإبداعات المنهجية التي جاء بها أوينز اعتماد حزم من السمات اللغوية معظمها صوتية وصرفية لمقارنة مجموعات لهجية متباعدة من لهجات العراق والأناضول ولهجات السودان الغربي (تشاد، كامرون ونيجيريا). فهاتان المنطقتان عرفتا هجرات عربية مختلفة سواء من حيث القبائل أو من حيث الفترات الزمنية. فالعراق شهد هجرات مبكرة حتى قبل الإسلام، وزادت حدة في القرن الثامن الميلادي (الثاني الهجري). ثم تلتها هجرات واسعة في القرن العاشر بعد انهيار السلطة في بغداد. أما السودان الغربي، فإن العناصر العربية لم تعمره تدريجيا سوى بعد القرن الرابع عشر، إذ جاءته في الأغلب من جنوب مصر حيث كانت القبائل البدوية مستقرة لفترة طويلة. فإذا كانت هذه القبائل في أصلها تتحدث عربية واحدة هي الفصحى، من المتوقع أن تشترك لهجاتها في سمات لغوية يمكن الربط بينها، وأن تختلف في أخرى يمكن تفسيرها بالتغير اللغوي. وللتحقق من فرضياته، استعان أوينز بلهجات بعيدة وذات تاريخ مغاير، مثل عربية أوزبكستان التي انفصلت عن العالم العربي في وقت مبكر فشكلت جزيرة منعزلة لكنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتاريخ اللغة العربية. فإذا كانت لهجات الشرق الأوسط والشمال الإفريقي في اتصال دائم بفضل الهجرات المتعاقبة، وبذلك استمر التأثير والتأثر فيما بينها، فإن عربية أوزبكستان لم تتأثر إلا باللغات المحلية غير العربية. وإذا تبين أن هذه اللهجة تشترك مع لهجات عربية أخرى في سمات معينة، فإن ذلك التشابه لا يمكن تفسيره إلا بافتراض أصل واحد تنحدر منه جميعا. فهل تشير السمات المشتركة إلى أن ذلك الأصل ليس سوى العربية الفصحى؟

للإجابة على هذا السؤال، سلك أوينز منهجا إحصائيا اعتمد فيه على مجموعة كبيرة من السمات اللهجية. ثم أحصى لكل متغير عدد بدائله، وأعطى لكل بديل رقما. فضمير المتكلم، مثلا، قد يحقق بناء ساكنة أو بناء مربوطة نحو: قلتُ و كُلتُ. ولذلك أعطى أحد البديلين رقم "1" وأعطى الثاني رقم "2". واتخذ الإجراء نفسه مع باقي المتغيرات التي بلغ عدد بدائل بعضها خمسا. بعد ذلك، زيدت تلك الأرقام إلى بعضها واستخرج منها الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجموعة لهجية. وما هو مهم بالنسبة لموضوع الدراسة هو الإحصاء الثاني، حيث أنه كلما كان معدل الانحراف المعياري مرتفعا، كلما دل ذلك على عدم تجانس المجموعة اللهجية، والعكس بالعكس. وبالنظر إلى النتائج، يتبين أن المجموعة العراقية أقل تجانسا من لهجات السودان الغربي. وقد فسر المؤلف هذا الأمر بتنوع

العناصر العربية التي نزحت إلى العراق في فترات متعاقبة في حين أن القبائل التي استوطنت أفريقيا جنوب الصحراء جاءت في معظمها من جنوب مصر. فالتجانس الذي يطبع لهجات السودان الغربي يمكن تفسير جزء منه بالتغير اللغوي الذي حصل في مصر قبل هجرة تلك القبائل، كما يمكن تفسير جزء آخر بالسماوات المشتركة التي جيء بها من جزيرة العرب. للتمييز بين هذين النوعين، قارن المؤلف هذه اللهجات بأخرى بعيدة مثل عربية أوزبكستان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. فإذا ثبت أن هناك سمات مشتركة بين هذه المنوعات المتباعدة في المكان، يرجح أن تلك السمات كانت موجودة قبل الهجرة التي صاحبت الفتوحات أو أعقبته. وعلى سبيل المثال، تتميز بعض اللهجات بإقحام نون مسبوقة بكسر للفصل بين الفعل وضمير النصب المتصل المؤنث نحو "كاتِنِه" بمعنى كتبتُها أو كتبتها. ورغم ندرة هذه الظاهرة، إلا أننا نجدها في لهجات متباعدة حيث تم تسجيلها في عمان وحضرموت والإمارات العربية وأوزبكستان وخراسان وبعض لهجات السودان الغربي. فمن غير المرجح أن تكون هذه النون استجدت في كل هذه اللهجات من غير تأثير أو تأثر بينها. وإذا علمنا أن أوزبكستان وخراسان شهدتا هجرات عربية إبان الفتوحات في القرن الثامن الميلادي قبل أن تتعزل تماما عن العالم العربي، أدركنا لماذا يرجح أوينز أن تلك النون المقحمة كانت موجودة في بعض اللهجات العربية قبل الإسلام ثم هاجرت مع قبائلها حيث هاجروا. وبالرجوع إلى كتب التاريخ، نجد أن بعض قبائل قيس ذكرت في جملة القبائل التي استوطنت صعيد مصر وشاركت كذلك في فتح فارس وخراسان وغيرها من بلدان آسيا. فمن المرجح، إذن، أن هذه السمة قديمة وإن لم يشر إليها النحاة الذين قعدوا للفصحى. ولذلك، فإن الفصحى لا تشمل كل لهجات الجزيرة العربية قبل الإسلام.

وبإيجاز، لقد حاول أوينز في هذا الكتاب أن يضع كثيرا من مسلمات الدراسات العربية موضع تساؤل. وهو إن كان يوجه الخطاب بشكل أساسي إلى الدارسين الغربيين، فكل ملاحظاته تهم الدارسين العرب كذلك؛ بل تعنيهم أكثر، إذ لطالما اعتبر هؤلاء أن اللهجات ليست سوى صيغة محرفة ومنحطة من العربية الفصحى. وقد استطاع أوينز من خلال مناقشته لكثير من المعطيات والظواهر اللغوية أن يبين أن تاريخ العربية لا يمكن أن يقارب بشكل سليم إلا من خلال المنهج المقارن الذي يتعامل مع كل منوعات اللغة على قدم المساواة. والدراسات المقارنة وحدها قادرة على الحسم في أي السمات أصيل وأيها مستحدث. وهذا المشروع لازال في بداياته.